[كِتَابُ الصَّدَقَةِ][1]

(التَّرْغِيبُ فِي الصَّدَقَةِ)

ـ «**الفَلُوُّ**»: هُوَ المُهْرُ[2]؛ لأَنَّهُ يُفْلَىٰ عَنْ أُمِّهِ، أَيْ: يُعْزَلُ، وَحُكِيَ «**فَلْوٌ**» وَأَنْكَرَهُ ابنُ دُرَيْدٍ.

ـ وَ«**بَيْرَحَاء**»: مَوْضِعٌ[3] بِقُرْبِ المَسْجِدِ، يُعْرَفُ بِقَصْرِ بَنِي حُدَيْلَةَ[4]، وَيُقَالُ: بِيْرَحَا، وَبِيْرُحَاءُ، وَبِيْرَحَاءُ، وَبِيْرحَاء وَبَيْرَحَا، وَرِوَايَةُ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ

---

(١) المُوَطَّأ رواية يَحْيَىٰ (٩٩٥)، ورواية أبي مُصْعَبٍ الزُّهريِّ (٢/ ١٧٤)، ورواية سُوَيْدٍ (٥٣٧)، ورواية محمَّد بن الحسن (٣٢٨)، وتَفْسِيْر غَرِيْب المُوَطَّأ لابن حَبِيْبٍ (٢/ ١٧٧)، والاستذكار (٢٧/ ٣٩٣)، والتَّمهيد (١٦/ ٤٣٥)، والتَّعليقُ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبِي الوَلِيْد الوَقَّشيِّ (٢/ ٣٩٥)، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَلِيْد البَاجِيِّ (٧/ ٣١٩)، والقَبَسُ لابن العَرَبِيِّ (٣/ ١١٨٨)، وتنوير الحَوَالِكِ (٣/ ١٥٦)، وشرح الزُّرقَانِيِّ (٤/ ٤٢١)، وكشف المُغَطَّىٰ (٣٨١).

(٢) النَّصُّ في مشارق الأنوار للقاضِي عِيَاضٍ (٢/ ١٥٨) ونقل عن ابن دُرَيْدٍ.

(٣) النَّصُّ في مشارق الأنوار للقاضِي عياضٍ (١/ ١١٥)، ويراجع: معجم البُلدان (١/ ٦٢٢)، والمغانم المطابة (٣٦)، ووفاء الوفاء (٩٦٥).

(٤) كذا هُنَا، وفي مُعْجَم البُلْدَان، وضبطها ناشره بضمِّ الجيم، والصَّوابُ فَتْحُهَا لو صحَّ أَنَّها «جَدِيْلَة» لَكِنَّ الصَّوَابَ أَنَّهَا «حُدَيْلَةُ» بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَضْمُوْمَةٍ. كَذَا قَالَ القَاضِي عِيَاضٌ رَحِمَهُ اللَّهُ. و«بَنو حُدَيْلَةَ» حَيٌّ من الأَنْصَارِ «بِحَاءٍ مُهْمَلَةٍ مَضْمُوْمَةٍ، وَدَالٍ مُهْمَلَةٍ مَفتوحةٍ، وهم بَنُو مُعَاوِيَةَ بنِ عَمْرِو بنِ مَالِكِ بنِ النَّجَّارِ بنِ الخَزْرَجِ، وَهُمْ رَهْطُ أُبَيِّ بنِ كَعْبٍ. وَ«حُدَيْلَةُ» أُمُّهُم بنتُ مالِكِ بنِ زيدِ مناةِ بنِ حبيبِ بنِ عبدِ حارثةَ بنِ مَالِكِ بنِ غَضْبِ بنِ جُشم بنِ الخَزْرَجِ» هَكَذا قَالَ ابنُ حَبِيْبَ في مُختلف القبائل ومؤتلفها (٣١٠) بتحقيق شَيْخنا العلاَّمة الأستاذ حمد الجاسر ـ حفظه الله تعالى ـ.

والمَغَارِبَةُ بِضَمِّ الرَّاءِ في الرَّفْعِ، وَفَتْحِهَا في النَّصْبِ، وَكَسْرِهَا في الجَرِّ مَعَ الإضَافَةِ أَبَدًا إِلَىٰ حَا. قَالَ أَبُوالوَلِيْدِ البَاجِيُّ[1]: وَأَنْكَرَ أَبُوذَرٍّ الضَّمَّ وَالإعْرَابَ في الرَّاءِ، وَقَالَ: إِنَّمَا هِيَ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَفِي كُلِّ حَالٍ قَالَ: وَعَلَيْهِ أَدْرَكْتُ أَهْلَ العِلْمِ بالمَشْرِقِ، وَقَالَ لِي أَبُوعَبْدِالله/ الصُّوْرِيُّ[2]: إِنَّمَا هِيَ بِفَتْحِ البَاءِ وَالرَّاءِ في كُلِّ حَالٍ: بَيْرَحَا. قَالَ: واتَّفَقَ هُوَ وأَبُوذَرٍّ وَغَيْرُهُمَا مِنَ الحُفَّاظِ عَلَىٰ أَنَّ مَنْ رَفَعَ الرَّاءَ حَالَ الرَّفْعِ فَقَدْ غَلِطَ[3]، قَالَ: واللَّفْظَتَانِ اسْمٌ لِلْمَوْضِعِ، وَلَيْسَتْ بِبِئْرٍ مُضَافَةً إِلَىٰ مَوْضِعٍ. ١١٣/ب

قَالَ الشَّيْخُ ـ وَفَّقَهُ اللهُ ـ: وَعَلَىٰ رِوَايَةِ الأَنْدَلُسِيِّيْنَ[4] ضَبَطْنَا هَـٰذَا الحَرْفَ مِنْ طَرِيْقِ ابنِ أَبِي جَعْفَرٍ في «مُسْلِمٍ»، وَبِكَسْرِ البَاءِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، والقَصْرِ في «المُوَطَّأِ» من طَرِيقِ ابنِ عَتَّابٍ وَابنِ حَمْدِيْنَ[5]، وَغَيْرِهِمَا، وَبِضَمِّ الرَّاءِ وَفَتْحِهَا

---

(١) المُنْتَقَىٰ لأبي الوَلِيْد البَاجِي (٧/ ٣٢٠)، ونقل نَصَّه هَـٰذَا السمهودي في وفاء الوفاء (٩٦٥)، وفيه: «وأنكر أبوبكر الأصم..» وَهَـٰذِهِ العِبَارَة تحريفٌ عن «أبوذر الضَمَّ» ومثله تمامًا في معجم البُلدان؟!.

(٢) تقدَّم التَّعريف به (١/ ٢٢٥).

(٣) بعدها في «المنتقىٰ»: «وعلى ذٰلِكَ كِنَّا نَقْرَؤُهُ عَلَىٰ شُيُوْخ بَلَدِنَا، وعَلَىٰ القَوْلِ الأوَّل أَدْرَكْتُ أَهْلَ الحِفْظِ والعِلْمِ بالمَشْرِقِ. وَهَـٰذَا الموضع يُعْرَفُ بقصر بني حَرْمَلَة [جديلة] وهو موضع بفناء مَسْجِد المَدِيْنَةِ على ساكنها السَّلامُ».

(٤) النَّصُّ فِي مَشارِقِ الأنوار للقاضي عياضٍ (١/ ١١٥، ١١٦).

(٥) ابن عتَّابٍ تقدَّم ذكره، وابن حَمْدِيْن، مُحَمَّدُ بن عَلِيِّ بنِ عَبْدِالعَزِيْزِ التَّغْلِبِيُّ القُرْطُبِيُّ قاضي الجَمَاعة بقرطبة، أبوعَبدالله (ت: ٥٠٨هـ) من شيوخه: ابنُ عبدالبَرِّ، وحاتِمٌ الطَّرَابُلُسِي، وأَبُوالعَبَّاس العُذريُّ. ومن تلاميذه: القاضي عياض، وابن عطيَّة المفسِّر... وغيرهما. =

مَعًا والقَصْرِ، قَيَّدَهُ الأَصِيْلِيُّ، وَقَدْ رَوَاهُ مُسْلِمٌ من طَرِيْق حَمَّادِ بنِ سَلَمَةَ: «بَرِيْحَا» هَـٰكَذَا ضَبَطْنَاهُ عَنْ شُيُوخِنَا عَنِ العُذْرِيِّ والسَّمَرْقَنْدِيِّ وَغَيْرِهِمَا.

وَذَكَرْنَا فِيْمَا تَقَدَّمَ آنِفًا «**بَخٍ**» وَأَنَّهَا كَلِمَةٌ تُقَالُ عِنْدَ تَعْظِيْمِ الأَمْرِ، والتَّعَجُّبِ مِنْهُ، وَذَكَرْنَا مَافِيْهَا مِنَ اللُّغَاتِ، وَمِنَ الشَّوَاهِدِ عَلَيْهِ قَوْلُ الكُمَيْتِ[1]:

* بَخٍ لِلوَعِيْدِ ولِلرَّهْبِ *

ـ **وَيُرْوَىٰ**: «**رَابِحٌ، وَرَايِحٌ**» فَمَنْ رَوَىٰ «رَابِحٌ» فَمَعْنَاهُ: يَعُوْدُ عَلَيْهِ مِنْ هَيْئَةِ الرِّبْحِ[2]، فَيُجَازَىٰ بِأَضْعَافِهِ. وَكَانَ الوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: مَرْبُوْحٌ فِيْهِ، وَلَـٰكِنَّ العَرَبَ أَجْرَتْ هَـٰذِهِ اللَّفْظَةَ مُجْرَىٰ النَّسَبِ، كَمَا قَالُوا: عِيْشَةٌ رَاضِيَةٌ، قَالَ الشَّاعِرُ:[3]

وَأَنَّ لِقَاهَا فِي المَنَامِ وَغَيْرِهِ وَإِنْ لَمْ تَجُدْ بِالبَذْلِ عِنْدِيْ لَرَابِحُ

ـ وَكَذٰلِكَ ذَكَرْنَا فِيْمَا تَقَدَّمَ: «**يَا نِسَاءُ المُؤْمِنَاتِ**» وَأَنَّ رَفْعَ النِّسَاءِ كَمَا يُرْفَعُ المُنَادَىٰ المُفْرَدُ، وأَنْتَ مُخَيَّرٌ في «المُؤمِنَاتِ» إِنْ شِئْتَ ضَمَمْتَ التَّاءَ، وَإِنْ شِئْتَ كَسَرْتَهَا، كَمَا يُقَالُ: يَازَيْدُ الطَّوِيْلُ والطَوِيْلَ، فَتُرْفَعِ الصِّفَةَ تَارَةً عَلَىٰ لَفْظِ

= وصفه ابن عَطِيَّة بأنَّه: «من أفراد الرِّجَالِ جلالةً، وعِلْمًا، ومعرفةً، وصلابةً في الحقِّ، ونفوذًا في منافع المُسلمين» أخبارُهُ في: الصِّلة (٢/ ٥٧٠)، وفهرست ابن عطية (٨٤)، والغُنية للقاضي عياضٍ (١١٦)، وبُغية الملتمس (١٠٣)، وأزهار الرِّياض (٣/ ٩٥).

(١) تقدم ذلك ص(٥٢٩)، والبيتُ في ديوان الكميت (١/ ١٢٨).

(٢) النَّصُّ في التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِ لأبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (٢/ ٣٩٥). ويُراجع: تَفْسِيْر غَرِيْب المُوَطَّأ لابن حَبِيْبٍ (٢/ ١٧٨)، والمُنْتَقَىٰ لأبي الوَلِيْد البَاجِي (٧/ ٣٢٠).

(٣) لم أقف عليه بَعْدُ، وأنشد ابنُ حَبِيْبٍ (٢/ ١٧٨).

مَنِ اتَّقَىٰ اللهَ فَذَاكَ الَّذِي سِيْقَ إِلَىٰ المَتْجَرِ الرَّابِحِ

«زَيْدٍ»، وَتُنْصَبُ تَارَةً عَلَىٰ مَوْضِعِهِ، وَذَكَرْنَا الوَجْهَ في رِوَايَةِ مَنْ فَتَحَ هَمْزَةَ النِّسَاءِ وَأَضَافَهُنَّ إِلَىٰ المُؤْمِنَاتِ، وَأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ العَرَبِ: مَسْجِدِ الجَامِعِ، وَصَلَاةِ الأُوْلَىٰ، فَغَنِيْنَا عَنْ إِعَادَةِ ذٰلِكَ.

ـ **وَتَقَدَّمَ أَنَّ «الكُرَاعَ»** مِنَ الإِنْسَانِ، وَمِنَ الدَّوَابِّ، وَسَائِرِ المَوَاشِي: مَا دُوْنَ الكَعْبِ.

ـ **وَقَوْلُهُ: «شَاةً وَكَفْنَهَا»** [٥]. كَانُوا يَسْلُخُوْنَ الشَّاةَ، وَيُلْبِسُوْنَهَا عَجِيْنًا[1]، ثُمَّ يُعَلِّقُوْنَهَا فِي البُيُوْتِ؛ لِئَلَّا يَسِيْلَ مِنْ وَدَكِهَا شَيْءٌ، وَكَانُوا رُبَّمَا عَلَّقُوا الشَّاةَ المَسْلُوْخَةَ فِي التَّنُّوْرِ، دُوْنَ أَنْ يُلْبِسُوْهَا عَجِيْنًا، وَوَضَعُوا تَحْتَهَا ثَرِيْدَةً فَيَقْطُرُ فِيْهَا شَحْمُهَا.

(مَا جَاءَ فِي التَّعَفُّفِ عَنِ المَسْأَلَةِ)

ـ **رَوَىٰ بَعْضُهُمْ: «مَايَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ»**[٧]. بالجَزْمِ عَلَىٰ مَعْنَىٰ الشَّرْطِ، وَرَوَىٰ بَعْضُهُمْ: «**مَا يَكُوْنُ عِنْدِي**» بالرَّفْعِ عَلَىٰ أَنْ تَكُوْنَ «مَا» بِمعْنَىٰ «الَّذِيْ»[2]، وَكِلَاهُمَا صَحِيْحٌ، إِلاَّ أَنَّ الشَّرْطَ هَـٰهُنَا أَحْسَنُ لِمَجِيْءِ الشُّرُوْطِ المَذْكُوْرَةِ بَعْدَهُ.

ـ **وَرَوَىٰ يَحْيَىٰ وَجَمَاعَةٌ: «لِيَأْخُذَ أَحَدُكُمْ... فَيَحْتَطِبَ»** [١٠]. وَرَوَاهُ ابنُ بُكَيْرٍ، والقَعْنَبِيُّ، وابنُ نَافِعٍ: «**لأنْ يَأْخُذَ**» وَهُوَ الصَّحِيْحُ، وَكَذَا ثَبَتَ في كِتَابِي مِنْ رِوَايَةِ يَحْيَىٰ، وَمَنْ رَوَاهُ: «**يَأْخُذُ**» فَمَجَازُهُ أَنَّهُ أَرَادَ: لأنْ يَأْخُذَ، فَلَمَّا حَذَفَ

---

(١) النَّصُّ في التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِ لأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (٢/ ٣٩٥).

(٢) المصدر نفسُهُ.

النَّاصِبَ رَفَعَ الفِعْلَ[1]، وَرُبَّمَا فَعَلَتِ العَرَبُ مِثْلَ ذٰلِكَ، إلاَّ أَنَّهُ قَلِيْلٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ[2]: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ». وَإِنَّمَا الوَجْهُ: لأنْ تَسْمَعَ، وَعَلَيْهِ تَأَوَّلَ قَوْمٌ[3]: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدُ﴾، وَمِنْهُ قَوْلُ طَرَفَةَ[4]:

أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الوَغَىٰ وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي

وَرُبَّمَا حَذَفُوا «أَنْ» وَتَرَكُوا الفِعْلَ مَنْصُوْبًا، وَلاَ يُوْجَدُ إلاَّ في الشِّعْرِ عَلَىٰ جِهَةِ الضَّرُوْرَةِ، وَلِهٰذَا أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ بَيْتَ طَرَفَةَ «أَحْضُرَ الوَغَىٰ» بالنَّصْبِ.

ـ **وَقَوْلُهُ**: «**يَذْكُرُوْنَ مِنْ حَاجَتِهِمْ**» [١١]. يَجُوْزُ أنْ تَكُوْنَ «مِنْ» هٰهُنَا زَائِدَةً[5]، كَمَا يُقَالُ: مَا رَأَيْتُ مِنْ رَجُلٍ، وَمَا جَاءَني مِنْ وَاحِدٍ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ[6]: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ﴾. وَيَجُوْزُ أَنْ تَكُوْنَ غَيْرَ زَائِدَةٍ، وَيَكُوْنَ فِي الكَلاَمِ مَحْذُوْفٌ مُقَدَّرٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: يَذْكُرُوْنَ مَا بِهِم مِن حَاجَتِهِمْ وَنَحْوِهِ.

ـ وَ«**عَدْلُ الشَّيْءِ**» ـ بِفَتْحِ العَيْنِ ـ: مَايُعَادِلُهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ[7]، / فَإِذَا قُلْتَ: ١١٤/أ
عِنْدِيْ عَدْلُ ثَوْبِكَ، فَمَعْنَاهُ عِنْدِيْ قِيْمَتُهُ. وَإِذَا قُلْتَ: عِنْدِيْ عِدْلُ ثَوْبِكَ ـ بِكَسْرِ

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) تقدَّم ذكرُهُ.

(٣) سورة الزمر، الآية: ٦٤.

(٤) تقدَّم ذكرُهُ مِرَارًا.

(٥) التَّعْلِيْقُ عَلَىٰ المُوَطَّأِ لأبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (٢/ ٣٩٦).

(٦) سُورة النِّساء، الآية: ١٥٧.

(٧) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِ لأبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (٢/ ٣٩٧). وكذلك الفقرات التالية.

العَيْنِ ـ فَمَعْنَاهُ: عِنْدِيْ ثَوْبٌ مِثْلُهُ، قَالَ تَعَالَىٰ[1]: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾ وَقَالَ الشَّاعِرُ ـ في المَكْسُوْرِ ـ:

وَمَنْ هُوَ فِي الصَّلَاةِ حَدِيْثُ نَفْسِي ... وَعِدْلُ النَّفْسِ عِنْدِي بَلْ يَزِيْدُ

وَقِيْلَ: هُمَا لُغَتَانِ، وَهُوَ قَوْلُ البَصْرِيِّيْنَ، وَنَحْوُهُ عَنْ ثَعْلَبٍ.

ـ وَ«**الإِلْحَافُ**»: الإِلْحَاحُ في السُّؤالِ، قَالَ تَعَالَىٰ[2]: ﴿لَا يَسْـَٔلُونَ ٱلنَّاسَ إِلْحَافًا﴾.

ـ وَ«**اللِّقْحَةُ**» ـ بِكَسْرِ اللَّامِ ـ: النَّاقَةُ ذَاتُ اللَّبَنِ، وَقَدْ يُقَالُ بِفَتْحِهَا، وَجَمْعُهَا: لِقَاحٌ، بالكَسْرِ لاَ غَيْرُ، يُقَالُ لَهَا ذٰلِكَ بَعْدَ الوِلاَدَةِ بِشَهْرٍ وَشَهْرَيْنِ وَثَلاَثَةٍ، ثُمَّ هِيَ لَبُوْنٌ، واللِّقْحَةُ اسْمٌ لَها فِي تِلْكَ الحَالِ لاَ صِفَةٌ، فَلاَ يُقَالُ: نَاقَةٌ لِقْحَةٌ، وَلَـٰكِنْ يُقَالُ: هَـٰذِهِ لِقْحَةٌ، فَإِنْ أَرَادُوا الصِّفَةَ، قَالُوا: نَاقَةٌ لَقُوْحٌ وَلاَقِحٌ، وَقَدْ يُقَالُ لَهُنَّ ذٰلِكَ وَهُنَّ حَوَامِلُ لَمْ يَضَعْنَ بَعْدُ.

ـ وَ«**بَقِيْعُ الغَرْقَدِ**»: مَقَابِرُ أَهْلِ المَدِيْنَةِ[3]، والغَرْقَدُ: شَجَرٌ، وَبِهِ سُمِّيَ بَقِيْعًا؛ لأَنَّ البَقِيْعَ عِنْدَ العَرَبِ: كُلُّ مَوْضِعٍ فِيْهِ أُرُوْمُ شَجَرٍ مِنْ ضُرُوْبٍ شَتَّىٰ، وَتَقَدَّمَ.

وَقَدْ تَوَهَّمَ قَوْمٌ أَنَّ قَوْلَهُ: «**مَا نَقَصَتْ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ**» [١٢] مِنَ الكَلاَمِ المَقْلُوْبِ[4]، وَالمُرَادُ: مَا نَقَصَ مَالٌ مِنْ صَدَقَةٍ، وَهَـٰذَا غَلَطٌ عَرَضَ لِقَائِلِه مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ تَوَهَّمَ أَنَّ «نَقَصَ» لا تَتَعَدَّىٰ إِلَىٰ مَفْعُوْلٍ، وَهَـٰذِهِ كَلِمَةٌ تَغْلَطُ فِيْهَا العَامَّةُ،

---

(١) سورة المائدة، الآية: ٩٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٧٣.

(٣) تقدَّم ذكره مرارًا. يراجع (١/ ١٠١، ٢٥٥، ٢٦٠).

(٤) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِ لأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (٢/ ٣٩٧).

يَقُوْلُوْنَ: نَقَصَ الشَّيْءُ، فَإِذَا أَرَادُوا أَنْ يَعَدُّوا إِلَىٰ مَفْعُوْلٍ قَالُوا: أَنْقَصْتُهُ، كَمَا يُقَالُ: قَامَ زَيْدٌ وأَقَمْتُهُ، فَإِلَىٰ هَـٰذَا المَذْهَبِ ذَهَبَ مَنْ حَمَلَ الحَدِيْثَ عَلَىٰ هَـٰذَا.

وَالصَّحِيْحُ أَنَّهُ يُقَالُ: نَقَصَ الشَّيْءُ وَنَقَصْتُهُ أَنَا، كَمَا يُقَالُ: زَادَ وَزِدْتُهُ، قَالَ تَعَالَىٰ[1]: ﴿نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ۝٣﴾. فَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «لاَ تُنْقِصُ صَدَقَةٌ مِنْ مَالٍ»: لاَ تُنْقِصُ صَدَقَةٌ مَالاً، وَدَخَلَتْ «مِنْ» للتَّبْعِيْضِ، كَمَا تَقُوْلُ: شَرِبْتُ مِنَ المَاءِ.

(مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّدَقَةِ)

ـ **الاخْتِلاَفُ فِي «آلِ مُحَمَّدٍ»** [١٣] الَّذِيْنَ تَحْرُمُ عَلَيْهِمُ الصَّدَقَةُ في «الكَبِيْرِ». وَقَدْ اخْتَلَفَ أَصْحَابُ مَالِكٍ فِيهِ، فَقَالَ ابنُ القَاسِمِ[2]: إِنَّمَا ذٰلِكَ فِي بَنِي هَاشِمٍ، وَرَوَاهُ عَبْدُالمَلِكِ بنُ حَبِيْبٍ[3] عَنْ مُطَرِّفٍ وَابنِ المَاجِشُوْن فانْظُره هُنَاكَ.

ـ **وَقَوْلُهُ: «أَسْتَحْمِلُ عَلَيْهِ أَمِيْرَ المُؤْمِنِيْنَ»** [١٥]. أَيْ: أَسْأَلُهُ أَنْ يَحْمِلَنِي.

وَ«**البَادِنُ**»: السَّمِيْنُ العَظِيْمُ البَدَنِ[4]، قَالَ كُثَيِّرٌ[5]:

رَأَتْنِي كَأَشْلاَءِ اللِّجَامِ وَبَعْلُهَا ... مِنَ القَوْمِ أَبزى بَادِنٍ مُتَبَاطِنِ

وَمَنْ رَوَاهُ: بَادِيًا ـ بالياءِ ـ بَدَلاً مِنَ النُّوْنِ فَقَدْ صَحَّفَ، وَكَأَنَّهُ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ البَادِيَةِ.

---

(١) سورة المزمّل.

(٢) رأي ابن القاسم في المُنتقىٰ لأبي الوَلِيْد البَاجِي (٧/ ٣٢٥).

(٣) لم يرد في كتابه «تفسير غَرِيْب المُوَطَّأ».

(٤) النَّصُّ في التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأ لأبي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (٢/ ٣٩٩). ولم ينشد البيت.

(٥) ديوانُهُ (٣٨٠)، وروايته هُنَاكَ.

رَأَتْنِي كَأَنْضَاءِ اللِّجَامِ وَبَعْلُهَا ... مِنَ المَلْءِ أَبْزَىٰ عَاجِزٌ مُتَبَاطِنُ

ـ و«**الرَّفْغُ**» ـ بالفَتْحِ والضَّمِّ ـ: بَاطِنُ الفَخِذِ[1]، وأَصْلُهُ وَمَجْمَعُهُ مِنْ أَسْفَلِ البَطْنِ، وَمِنْهُ إِذَا الْتَقَىٰ الرُّفْغَانِ وَجَبَ الغُسْلُ. وَيُقَالُ: إِنَّ الرُّفْغَيْنِ: الإِبْطَانِ. وَقِيْلَ: أُصُوْلُ المُغَابِنِ، وَأَصْلهُ مَا يَنْطَوِي مِنَ الجَسَدِ فَكُلُّهُ أَرْفَاغٌ.

(١) النَّصُّ فِي التَّعْلِيْقِ عَلَىٰ المُوَطَّأِ لأَبِي الوَلِيْدِ الوَقَّشِيِّ (٢/ ٣٩٩). ومشارق الأنوار للقاضي عياضٍ (١/ ٢٦٩).

obeikandl.com